1438هـ

المواطنة والهوية بين العقد المشترك والمحفّز الحضاري

إعداد الدكتور ياسر العيتي

ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة التخصصية المعنونة بـ "نحو تطوير الخطاب السياسي للثورة" التي يقيمها مركز الحوار السوري

استنبول 6محرم 1438هـ الموافق لـ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016م

المحتويات

تمهيد:.....2
أولاً: هل كان التعايش قائماً في منطقتنا قبل بروز مفهوم المواطنة بمعناه الحديث؟.....2
ثانياً، إشكالية المواطنة والهوية عند الإسلاميين 3
ثالثاً: هل توجد هوية (سورية) تجمعنا كسوريين؟ 4
رابعاً، الحاجة إلى تعزيز (المواطنة) السورية وكيف يتم ذلك 5
خامساً، الهوية السورية وإشكالية (التعددية) التي يُوصف بها المجتمع السوري.....6
سادساً، علاقة إشكالية الهوية بواقع الأمة المتردي.....7
الخلاصة:.....9

تمهيد:

تقترح هذه الورقة على الإسلاميين – الذين يشكلون بأطيافهم المختلفة العمود الفقري للثورة السورية – صياغة خطاب وطني في مسألة المواطنة والهوية يخرجهم من حالة الالتباس و(الظهور بوجهين) التي تُلصق بهم عادة عندما يتحدثون في هذه المسألة، وتقترح على غيرهم تقدير المصلحة التي سيحصلها الوطن والمواطنون من الترابط مع البعد الإسلامي خصوصاً أن الثورات العربية أعادت المواطنة إلى حيز التداول بقوة بوصفها العنصر الغائب من ثقافتنا السياسية وبوصفها المفهوم الذي سيحمي ترسيخُه في العقول والقلوب والسلوك مجتمعاتِنا من التفتت والاقتتال الداخلي ويحقق لها الاستقرار والنمو والرخاء.

أولاً: هل كان التعايش قائماً في منطقتنا قبل بروز مفهوم المواطنة بمعناه الحديث؟

مفهوم المواطنة الحالي مفهوم جديد في تاريخ البشرية وهو يرتبط بدولة الحداثة ويعتبر بمثابة عقد انتفاع مشترك بين مواطني هذه الدولة يساوي بينهم في الحقوق والواجبات. هل يعني ذلك أن مجتمعات المسلمين قبل قيام الدولة الحديثة لم تتصف بالتعايش الذي يوفره مفهوم المواطنة؟ بالتأكيد لا، بل كانت هناك روابط تعايش عميقة في المجتمعات المسلمة تتجاوز حد الانتفاع المشترك الذي يقدمه مفهوم الوطن وهي تنبثق من النظرة الإسلامية التي ترى البشر متساوين في القيمة أساساً ويتفاضلون فيما بينهم بمقدار ما يلتزمون بالعمل الصالح الذي جاءت به النبوات بغض النظر عن أعراقهم وأديانهم (يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى)[1]. إن استحضار هذا التاريخ من التعايش ودور الرابطة الإسلامية في تحقيقه يساعد على التأسيس لمفهوم المواطنة بوصفه إضافة — اقتضاها التطور التاريخي – إلى ما هو قائم في بلادنا منذ قرون وليس كبديل عنه، ويُخرج المواطنةَ كمفهوم سياسي من موقع التعارض مع الروابط الروحية والأخلاقية التي جمعت سكان هذه المنطقة عبر قرون من الزمن إلى موقع التكامل معها.

[1] في فتنة 1860 بين الدروز والنصارى "فهاجت الفتنة واشتد القتل وكثر، حتى صاروا [أي القتلة] يتعرضوا للذين في بيوت المسلمين [من المسيحيين]! وقوي الأمر وصعب، وكثر الواردون إلى القلعة [من المسيحيين] منهوبين جائعين، امتلأت دور المسلمين منهم ومن أولادهم ونسائهم]"
وخلال تلك المذابح الرهيبة "كان للكثير من مسلمي الشام أياد بيضاء بفتح دورهم للاجئين المسيحيين، وإنقاذهم من الغارات والتعديات كالعلامة محمد أفندي الحمزاوي [مفتي الشام]، وأخيه أسعد أفندي، والشيخ سليم أفندي العطار، وسعيد آغا الوزّي، وعمر آغا العابد وصالح آغا المهايني في الميدان"، كما أن "نحو خمسمائة من النصارى، رجال ونساء وأولاد، غالبهم خرجوا من دار السيد عبد القادر [الجزائري]" **من بحث للشيخ معاذ الخطيب بعنوان (دور السياسة الدولية في إثارة النعرات الطائفية)**

ثانياً، إشكالية المواطنة والهوية عند الإسلاميين

يُتهم الإسلاميون غالباً بأن خطابهم يتناقض مع مفهوم المواطنة، ففي حين يعتمد مفهوم المواطنة على المساواة بين المواطنيين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية والطائفية فإن طرح بعض الإسلاميين يميز في التعامل مع المواطنين بناء على العقيدة، وإذا كان مفهوم المواطنة يعتمد على جعل الشعور بالانتماء إلى الوطن أقوى من الشعور بأي انتماء آخر ديني أو عرقي أو طائفي، فإن الإسلاميين يصرحون بتقديم الانتماء إلى الأمة الإسلامية على أي انتماء آخر.

نحن بحاجة إلى حل هذين الإشكالين، حل إشكال المساواة من خلال دراسات تخرج بنا إلى سعة المقاصد الشرعية وتنحت مصطلحات ومفاهيم جديدة على ضوء هذه المقاصد، وتصل إلى صيغ تناسب السياق السياسي المحلي والدولي ولا تخالف أمراً من الدين مجمعاً عليه. وهنا نحن بحاجة أيضاً إلى فتح حوارات مع الفصائل الإسلامية المقاتلة في سورية– والتي لديها نموذج معين للدولة الاسلامية تسعى إلى تحقيقه – حول هذه المواضيع ومناقشة تأصيلها الشرعي على ضوء هذه الدراسات.

أما قضية الانتماء الإسلامي ولكي لا يكون خطابنا مزدوجاً، فيجب أن نصرّح أننا نعتبر أن البعد الإسلامي في تشكيل هويتنا هو البعد الأبرز كشعور وحافز حضاري، لكن على المستوى الإجرائي وعلى مستوى القوانين والحقوق والواجبات فنحن نعتقد بوجوب التساوي الكامل بين المواطنين السوريين، ونعتقد أن الإسلام بأبعاده الحضارية والأخلاقية يشكل مشتركاً مع غير المسلمين من السوريين يفيد في تقوية الحالة الوطنية، بل يشكل الحماية والضمان لكل المكونات السورية. إن تثبيت بند في العقد القانوني بين مكونات المجتمع هو شرط ضروري لكنه غير كاف لحماية هذه المكونات، فالقانون قد يتم التحايل عليه أو تجاوزه كلياً نتيجة لظروف تاريخية ما (مثلاً ، كل التمييز الذي عانى منه السوريون تحت حكم الأسد تم في ظلال دستور وقوانين تساوي بين السوريين وتعتبر هذا التمييز جريمة). إن الوازع الأخلاقي والحضاري الذي تتصف به الأكثرية هو الذي يشكل الضمان الحقيقي للأقليات[2]، والتاريخ أثبت أن الإسلام في منطقتنا بمضامينه الأخلاقية والحضارية هو ما وفر هذا الضمان لكل فئات المجتمع السوري.

[2] الشيء الذي لا يعرفه الأكثرون، ولم يُشر إليه من قبل هو أنه وجد فرع أو لجنة لجمعية التمدن الإسلامي في "قضاء صافيتا، في [قرية] بيت الشيخ يونس.

ثالثاً: هل توجد هوية (سورية) تجمعنا كسوريين؟

لا ينتمي السوريون إلى عرق واحد كالألمان أو اليابانيين، وعدا عن أقلية من (القوميين السوريين)، لا يوجد في مخيال السوريين انتماء (سوري) يملؤ كينونتهم الشعورية ويشكل شخصيتهم الحضارية، فإذا كان الياباني يعتبر نفسه جزءاً من البلد التي لا تغيب عنها الشمس والألماني يعتقد أنه ينتمي إلى عرق متميز، فإن شريحة محدودة جداً من السوريين تجد في حضارة السومريين أو في الحروب التي خاضتها زنوبيا مثار فخر واعتزاز يلهب حماسهم ويحفزهم حضارياً للارتقاء والتميز بين الأمم.

إن السوريين حديثو عهد بمفهوم (سورية – الوطن) فالصفة الغالبة على سكان هذه المنطقة مذ وصلها الإسلام أنهم (أهل الشام) وأنهم جزء من الدول الاسلامية المتعاقبة التي حكمت المنطقة، ولم يخرج مفهوم سوريا كوطن وفق منظور الدولة الحديثة إلا في بداية القرن العشرين بعد اتفاقية سايس – بيكو، وإن وجود الأقليات واستغلال الاستعمار لمخاوفها من الأكثرية إضافة إلى قصر الفترة الزمنية التي عاشها السوريون بين الاستقلال من الاحتلال الفرنسي وسيطرة الاستبداد على البلاد كل ذلك حال دون تبلور مفهوم (الوطنية السورية) بوصفها إطاراً جامعاً يكون شعور السوريين بالانتماء إليه أقوى من شعورهم بالانتماءات الأخرى العرقية والدينية والطائفية.

إضافة إلى ذلك فإن رابط المواطنة يتشكل من خلال الإنجازات التي تحققها الدولة المعنيّة، فعندما يفتخر الكندي أو الألماني أو الياباني بمواطنته فلأن هذه الدولة قدمت لمواطنيها شيئاً نفيساً، أما في سورية فإن الاستبداد والتغول الذي مارسه نظام الأسد على الدولة ومؤسساتها الوطنية لأكثر من نصف قرن، وتجيير هذه المؤسسات لصالح الفئة الحاكمة، والمتاجرة بشعارات الوطن والمواطنة في الوقت الذي كان فيه النظام يتعامل مع البلد كمزرعة خاصة أضعف الشعور الوطني عند السوريين وأذبل في نفوسهم مفهوم المواطنة باعتباره انتماءً لوطن يتساوى جميع مواطنيه في الحقوق والواجبات،

وبناء على اقتراح جاء من مصياف، قرر مجلس الإدارة "السعي لزيادة عدد مقاعد [الـ] طلاب العلويين والدروز في الكلية الشرعية". كما "بُحث في معونة طالب علوي لاستكمال دراسته، وهو السيد.... فكُلف الأستاذ الخطيب السعيَ لتأمين دراسته ومنامه وطعامه في بعض المدارس"

بل إن التواصل وإعادة الالتحام بلغت حداً مدهشاً، فقرر مجلس الإدارة: "التوسط بشأن الطلاب العلويين في الكلية الشرعية، وما يُطلب منهم من تقديم الكفالة، وإخراجهم من المدرسة، وتكليف الأستاذ الخطيب بذلك". ولما لم تجد الوسائط قرر المجلس: "مراجعة وزير العدل بشأن إخراج الطلاب العلويين من الكلية الشرعية، لعدم تقديم أوليائهم كفالة، رغم تسامح العمدة رسمياً بذلك عند انتسابهم، ومع الدروز تألفاً لهم وترغيباً لطلب العلم فيهم **من بحث للشيخ معاذ الخطيب بعنوان (دور السياسة الدولية في إثارة النعرات الطائفية)**.

وأصبح الحديث عن الوطن والمواطنة في عهد الأسد الأب ثم الابن حديثاً تمجّه الأسماع ويبعث على السخرية والتندر، لذلك بمجرد انهيار سلطة النظام في المناطق المحررة عادت انتماءات وعصبيات ما قبل الدولة إلى الظهور.

إن زيادة الاتكاء على شيء لم يرسخ بعد هو أمر غير واقعي، وإن استحضار هذه الخلفية التاريخية مهم لإدراك المعوقات التي ستواجهنا ونحن نسعى إلى بناء مفهوم المواطنة في سورية بعد التخلص من الاستبداد.

رابعاً، الحاجة إلى تعزيز (المواطنة) السورية وكيف يتم ذلك

إن ما يزهّد كثيراً من السوريين بأهمية فكرة المواطنة في هذه المرحلة هي طرحها وكأنها حل سحري دون أن يكون لها رصيد شعوري في نفوسهم وهذا الرصيد لا يبنيه إلا الإنجاز المشترك الذي يمكن أن يحققه السوريون معاً وإن نمو شعور المواطنة وترسخ فكرتها مرتبط بما ستقدمه (سورية – الوطن) لجميع السوريين من فوائد ابتداء بتوفير الأمن وصولاً إلى العيش الكريم الذي يلبي حاجاتهم المادية والمعنوية.

إلى أن يتحقق هذا الإنجاز يجب التركيز في الخطاب السياسي والإعلامي للثورة على ما يجمع السوريين من قيم إنسانية لا يمكن أن يختلف عليها أحد كالحرية والعدالة والكرامة[3]، وقد وفرت الثورة السورية اليوم في بعدها الشعبي الواسع الذي شمل تقريباً كل السوريين (عدا الشريحة المؤيدة) فرصة لتعزيز الشعور بهذه القيم المشتركة التي لم تعد مجرد شعارات وإنما قيم عليا للمجتمع بذلت في سبيلها دماء غزيرة، وإذا كان الخوف من الطاغية قد وحد السوريين في المرحلة الماضية فإن الخوف من عودة الطغيان بأي شكل كان والتوق إلى الحرية والكرامة يمكن أن يوحدهم في المرحلة القادمة، وهنا لا يمكن لخطاب الثورة أن يكون خطاباً وطنياً جامعاً ما لم يتوجه إلى جميع السوريين بمن فيهم الرماديين والمؤيدين (إلا من ارتكب جرماً) فهؤلاء جميعاً يجب أن يشعروا أن (سورية – الوطن) تخصهم أيضاً وتحمي حقوقهم وكراماتهم. وهذه مسؤولية الكيانات الثورية الإعلامية والمدنية والعسكرية والشخصيات الوطنية أن تؤكد دائماً في خطابها وأدبياتها على أن الصراع في أساسه هو بين شعب مظلوم ثائر ونظام مستبد وإن كان النظام ومن معه يوظفون الطوائف في هذه الصراع.

[3] أخرجت الثورة السورية عدة وثائق بهذا الخصوص أهمها وثيقة المبادئ الخمس التي أصدرها مجلس الإسلامي السوري بتاريخ وهي تركز على البعد الوطني وترفض التمييز والمحاصصة الطائفية والسياسية، وميثاق الشرف الثوري للكتائب المقاتلة بتاريخ 5/17/ 2014 الذي ينص على إقامة (دولة العدل والقانون والحريات)، و(احترام حقوق الإنسان التي ينص عليها ديننا الحنيف)

صحيح أننا لا نعتبر الحرب الدائرة في سورية حرباً (أهلية) بين مكونات المجتمع السوري وإنما هي مواجهة مسلحة بين شعب ونظام مستبد إلا أننا لا ننكر أن هذه المواجهة أخذت بعداً طائفياً وأصبح التوتر الطائفي والعرقي هو الذي يسم المزاج الشعبي العام في سورية اليوم وبالتأكيد لن يتغير هذا المزاج ما لم (يسقط النظام) ويتوقف مسلسل الموت اليومي. إن آثار الحرب القائمة اليوم ستكون من أهم العوائق التي تعترض ترسيخ المواطنة كفكرة وشعور وهنا يأتي دور العدالة الانتقالية في مداواة الجراح العميقة التي خلفتها الحرب، ما زال كثير من أهل الثورة ينظرون إلى العدالة الانتقالية على أنها تعني العفو عن المجرمين والتعايش مع السفاحين بينما هي تعني تحقيق القصاص من المجرمين على أسس عادلة لا تستبدل ظلماً بظلم ولا تدخل المجتمع السوري في صراعات لا نهاية لها، يجب أن يأخذ خطاب الثورة على عاتقه توضيح هذه الفكرة لجمهور الثورة قبل غيرهم فلا مواطنة في ظل الشعور بالظلم والغبن.

خامساً، الهوية السورية وإشكالية (التعددية) التي يُوصف بها المجتمع السوري

عندما نتحدث عن المواطنة كرابطة تجمع السوريين يكثر الحديث عن (تعددية) المجتمع السوري وأنه (فسيفساء) لا يطغى فيه لون على آخر. وفي هذا تجاهل للواقع؛ صحيح أن هناك تعدد ديني ومذهبي وقومي في سورية، لكن هذا التعدد لا ينفي وجود صفة غالبة لا يمكن تغييبها، فالإحصائيات الرسمية تقول إن 90% من المواطنين السوريين هم عرب، وأن 70% منهم مسلمون سنة، أي أن 70% من السوريين مسلمون سنة عرب، إذن هناك محيط ثقافي واسع يربط بين السوريين فاللغة العربية وثقافتها تربط بين المختلفين دينياً، والإسلام يربط بين المختلفين عرقياً، ومهما كانت نسب المكونات المختلفة للمجتمع السوري فهناك سمة غالبة تصفه وتصف مجتمعات بلاد الشام عامة وهي السمة العربية المسلمة.

لقد حافظت الثقافة السورية على تنوع ثري يفخر به السوريون ونسق الحضارة العربية الإسلامية هو الذي حافظ على هذا التنوع ومكّنه، ما نرفضه هنا ليس وصف التنوع وإنما التوظيف السياسي له واستخدامه لنفي القواعد المشتركة للمجتمع، وحرمان البلد مما يضمن تماسكها ويجنّبها النزعات التفتيتية التجزيئية التي تمنع قيام كيان متعافٍ ذي اقتدار.

بقي أن أقول على الرغم من وجهة النظر التي تتبناها هذه الورقة فإني أدرك أن حسم مسألة البعد العربي الإسلامي في الهوية السورية يجب أن تترك للسوريين في إطار العملية السياسية التي يفترض أن تتضمن لجنةً لإعداد الدستور تضم كل المكونات السورية ثم استفتاءً شعبياً على المسودة التي تقترحها.

سادساً، علاقة إشكالية الهوية بواقع الأمة المتردي

بيّنت الورقة ضرورة المواطنة كعقد انتفاع مشترك يتساوى فيه كل من اعتُبر مواطناً، وبيّنت أن رابط المواطنة لا يكفي لبناء أمة وإلهامها نحو المستقبل ما لم يشعر أفرادها بانتمائهم إلى أمة عظيمة وحضارة رائدة وهو ما يوفره الشعور بالانتماء إلى الأمة المسلمة الذي لا يتناقض مع الهوية الوطنية المحلية بل يضعها في إطار هوية إسلامية كبرى تتصل بالمفهوم الواسع للأمة، وتعضّد الأسس الأخلاقية التي يقوم عليها التعايش بين المسلمين وغيرهم في الوطن الواحد.

بقي أن أشير إلى أمر أعتقد أن فهمه يخفف التوتر السلبي الذي يحدثه طرح مفهوم الهوية في هذه المرحلة خصوصاً بين الشباب المسلم الذي يعتز بهويته الإسلامية ويحرص عليها. إن الهوية هي ذلك المزيج من الأفكار والمشاعر والسلوكيات والنتائج الذي يميز (الأنا) عن الآخر، والدفاع عنها هو أمر فطري تمارسه الجماعة للحفاظ على وجودها الحضاري وحمايته من الذوبان في وجود آخر. وبالتالي بمقدار ما تكون حياة الجماعة وواقعها منسجمان مع مبادئها وقيمها ومحققان لوجودها الحضاري يقل شعورها بتهديد الهوية ولا تحتاج إلى طرح سؤال الهوية في مساجلاتها الثقافية والسياسية بذات الدرجة من الحدة والتوتر الذي يُطرح فيه هذا السؤال عند الجماعة التي تعيش حالة اغتراب بين هويتها كأفكار ومشاعر من جهة وواقعها كممارسات ونتائج من جهة أخرى. الإنسان الغربي مثلاً سواء كان فرنسياً أم ألمانياً أم أمريكياً، يعيش في مجتمع نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي منسجم إلى حد كبير مع هويته الحضارية وبالتالي لا يُطرح سؤال الهوية في الغرب بنفس الحدة والحساسية التي يُطرح بها عند المسلمين، سيما أن المسلمين عانوا وما زالوا يعانون من أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية غريبة عن هويتهم فرُضت عليهم قسراً بالنار والحديد، ويبدون حتى الآن ضعيفي الحيلة في مواجهتها ليس بسبب ضعف فكري أو فلسفي مقابل الأفكار والفلسفات الأخرى وإنما بسبب ضمور التجربة التي تظهر الهوية الإسلامية في بعدها الواقعي نتيجة لانعدام هامش الحريات الذي تحتاجه هذه التجربة للنضج والتطور.

تزداد أهمية هذا العامل في واقع الثورة السورية حيث يخاف من قامت على أكتافهم الثورة وارتوت من دمائهم أن تُختطف ثورتهم وتقتطف ثمرتها قوى أخرى تفرض على الدولة القادمة نموذجاً لا ينسجم مع دينهم وثقافتهم، تماماً كما حدث بعد حروب الاستقلال من الاستعمار في البلاد الإسلامية كالجزائر وغيرها، في الوقت ذاته يخاف آخرون من أن تفرض عليهم الثورة استبداداً من لون آخر وتجبرهم على نمط حياة لا يريدونه، مما يقتضي إشراك الجميع في النقاش الدائر حول الهوية

لإيجاد صيغ مشتركة والأهم من الصيغ أن يكون سلوك أهل الثورة منسجماً مع قيمها في العدل واحترام كرامة كل السوريين.

بناء على ما سبق فإن حل إشكالية الهوية يتم على ثلاث مستويات:

1- المستوى الفكري الشعوري: الاعتزاز بالإسلام ديناً ومنهج حياة، وإدراك نقاط المفاصلة مع النموذج الغربي المادي.
2- المستوى الواقعي: أن يعيش المسلمون في واقع ينسجم مع هويتهم بدءاً من الطريقة التي يعلو بها العمران في مدنهم، مروراً بمناهج التربية، ووسائل الإعلام، وغيرها من مناحي الحياة.
3- المستوى السياسي القانوني: تثبيت مواد في الدستور تشير إلى دور الدولة في رعاية قيم المجتمع العربي الإسلامي/القيم الحضارية العربية الإسلامية وعلى رأسها العدل والحرية والكرامة وحماية الفضائل [ونظام الأسرة] واستصحاب مقاصد الشريعة الإسلامية الخمس: حفظ الدين والعقل والنفس والأسرة والمال. ويقتضي ذلك صيانة المعتقدات وعدم الإكراه عليها، وصيانة الأنفس من الاعتداء عليها والتحكّم بضمائرها، وصيانة العقل بتنمية ملكاته، وصيانة النظام الأسري وكرامة الرجال والنساء فيه، وصيانة المال بتوظيفه فيما ينفع الناس إلى دين الدولة.

إن الشائع في خطاب الإسلاميين ومشاريعهم هو التركيز على المستويين الأول والثالث، وهما شرطان لازمان ولكن غير كافيين لترسيخ هوية الأمة وتحقيق وجودها الحضاري، وأرى أن رفع الوعي بأهمية المستوى الثاني وما يتطلب تحقيقه من وقت وجهد، يخفف من القلق الوجودي الذي يعيشه الشباب المسلم ويحول الحرص على الهوية من توتر سلبي يتمثل بالتمسك بشعارات ورايات وتسميات (إسلامية) معينة إلى توتر إيجابي يدفع باتجاه بناء الحياة الإسلامية ويضع الهوية في إطارها الصحيح كصيرورة مستمرة وكإجابات (إسلامية) على مشاكل الواقع وتحدياته تجعل حياة الناس أكثر كرامة ورخاء وليس كشعارات نعتقد أننا نحافظ على الهوية برفعها.

الخلاصة:

تقف سورية اليوم على مفترق طرق، فإما أن تغلب النزعات التفتيتية التقسيمية وتدخل البلاد في أتون صراعات لا نهاية لها، أو أن ينجح السوريون بمختلف مكوناتهم في بناء عقد اجتماعي جديد وهو أمر ممكن برغم كل الصعوبات التي تعترضه.

إن تحرير مفهوم المواطنة ضروري لإزالة اللبس الذي يعتريه عند بعض الإسلاميين بوصفها شكلاً من أشكال (التصنيم) للوطن وتقديم الانتماء له على الانتماء للأمة الإسلامية. "إن المواطنة رابط رقيق لا يحمل أثقال الوجود الإنساني إلا في حيّز الوجود المادي فحسب، وإنّ عقد المواطنة وفق دستورٍ وقوانين يستوي فيها كلّ من اعتبر مواطناً لا إشكال فيه، يستثنى هنا قانون الأحوال الشخصية الذي فيه خيار القانون المدني العام أو قانون ملّي خاص معترف به من قبل الدولة، وهو مطلوبٌ — أي عقد المواطنة – للتأسيس القانوني الإجرائي للعيش المشترك، لكن مضامين هذا العقد لا تكفي لبناء أمة وإلهامها نحو المستقبل، ولا يملأ جوانب الحياة الرحيبة المتصلة بالتاريخ والمرتبطة بالكينونة البشرية.

نحن لسنا بحاجة إلى نفي الهوية السورية لكننا بحاجة إلى عدم الاقتصار عليها، فكهوية جمعية نحن أكثر من سوريين؛ نحن مسلمون ننتمي إلى أمة عظيمة وحضارة رائدة"[4].

[4] من مقالة للدكتور مازن هاشم